


وظيفة  *hk3 hwt* (العمدة) في مصر
القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة

أحمد رفعت عبد الجواد

أستاذ مساعد تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى القديم
في قسم التاريخ والحضارة كلية اللغة العربية بالقاهرة

(العدد الرابع والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

العُمد في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة

أحمد رفعت عبد الجواد

قسم التاريخ والحضارة مصر والشرق الأدنى القديم، كلية
اللغة العربية بالقاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: Refat.a.a@azhar.edu.eg

ملخص البحث: يتناول البحث العُمد في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة، ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الإدارة في الريف المصري؛ وذلك باعتبار هذا المنصب حلقة الوصل بين الريف المصري والإدارة المركزية، وقد اعتنى الملوك بهذا المنصب، لاسيما في متابعة ما يحتاجه أهل القرى من أمور تمكنهم من القيام بدورهم في زراعة أراضيهم، ومن ثم يتحقق الاستقرار والازدهار الداخلي، ومن أجل فرض الهيمنة على القرى وحكامها فرض الملوك العقوبات الصارمة ضد هؤلاء الحكام، وتعد عقوبة الضرب العقوبة الرئيسة ضد هؤلاء العمد.

الكلمات الافتتاحية: العُمد - القرى - إقليم - مقاطعة - مناطق

Mayors in ancient Egypt until the end of the modern state

Ahmed Refaat Abdel Gawad

Department of History and Civilization, Egypt and the Ancient Near East, Faculty of Arabic Language, Cairo, Egypt.

Email: Refat.a.a@azhar.edu.eg

Abstract: The research deals with Mayors in ancient Egypt until the end of the modern state, The research aims to shed light on management in rural Egypt ,This position is the link between the Egyptian countryside and the central administration The kings took care of this position, especially in following up on the things that the villagers needed to do their part in cultivating their land. Thus stability and prosperity are achieved and in order to impose hegemony on the villages and their rulers, the kings impose severe sanctions against these rulers and the punishment of beating is the main punishment against these mayors.

Keywords:

Mayors- Provincial- District- Villages- Areas

تعد القرى النواة الأولى لقيام حكومات مركزية في الزمن القديم، ولما تعددت تلك التجمعات الصغيرة، فقد اقتضت الأمور والأحوال أن تتحد معا لتواجه تحديات البيئة من حولها، فاتحدت وكونت وحدات إقليمية اعتمدت الدول عليها في قيامها ووحدتها، واعتمد الملوك على ولاء هؤلاء وإخلاصهم.

تمكن الملوك - عن طريق هذه المناطق - من إقامة الأقاليم التي اتحدت فيما بينها سواء في الجنوب والشمال، وتكونت المراحل المحتملة لتطور الحياة الاجتماعية والسياسية في فجر التاريخ، فظهرت مملكتا الشمال والجنوب، ثم ما لبث أن اتحدت المملكتان، وذلك في الوحدة الأولى حوالي عام ٤٢٤٢ ق.م، ثم عادت مصر مرة أخرى إلى مملكتين مملكة في الشمال ومملكة في الجنوب.

نجح الملك مينا من إتمام الوحدة بين إقليمي الشمال والجنوب حوالي عام ٣٣٠٠ ق.م، وقام بوضع نظام إداري لمصر تمثل في العناية بالإدارة الداخلية وضبط أمور البلاد الداخلية، فظهرت الوحدات الكبرى التي اصطلح على تسميتها باسم الأقاليم التي انتشرت في الصعيد والوجه البحري، وانقسمت هذه المناطق إلى قرى كبيرة وصغيرة كما هو الحال في زماننا الحالي.

أشارت النصوص المصرية القديمة إلى هذه المناطق باسم قرى، ووضع الملوك عليها من يقوم على شئونها، ويتولى أمورها، ولعب هؤلاء دورا كبيرا، فكانت أهمية العمد - صغار الحكام إن جاز التعبير بذلك - تتمثل في: حسن إدارتهم للأمر وتنفيذ ما تتطلبه مجتمعاتهم من تيسير الأحوال ساعد

كل ما سلف- بلا ريب - على استقرار الأوضاع الاجتماعية وثبات المجتمع على ولائه للسلطة العليا المتمثلة في الملك.

خضع العمدة لسلطة الوزير مما عزز من قوة نفوذ الجهاز الإداري، لعب هؤلاء دورا كبيرا في حفظ الأمن وبسط الطمأنينة والسكينة في نفوس الأهالي، ودانوا بالولاء والتبعية والانصياع التام لسلطة الفرعون، فلم يكن ثمة مشاكل لديهم عند دفع الضرائب وجباية ما يعتبر في نصوصهم واجب عليهم للدولة، وذلك بما لطائفة العمدة تلك من حسن سياسة للأمور.

فلم يكن ثمة تعسف من جانبهم أو تجاوز بحق أحد؛ إذ كان الوزير يراقب تصرفات هؤلاء حتى لا يقع منهم ظلم على المجتمع عند ممارسة سلطاتهم ومهامهم فكانوا بحق صمام الأمان والظهير المكين للسلطة المركزية وللفرعون، وإذا تجاوز أحدهم ضد الآخر، كان الواقع عليه الأذى يلجأ مباشرة ويتوجه بالشكاية لساكن القصر وللوزير.

وفي الوقت الذي يكون هناك تعاوض عن تجاوزات العمدة والمشايخ كان هذا إيذانا بضعف سلطة ونفوذ الملك والحكومة المركزية مما يهدد بقاء الدولة، فإذا ما دانوا بالولاء لغيرهم من الحكام ذوي التطلعات والطموح صاروا معول هدم في بناء الدولة، وعامل ضعف.

لا ينكر أحد دور العمدة في جمع الضرائب وجباية القرابين للمعابد، وكذا صيانة الجسور والسدود والفصل في المنازعات وتوثيق العقود فلولا ما امتازوا به من عقيدة الولاء والانتماء للكيان الأكبر ما قويت السلطة المركزية، ولما استطاعت مجابهة التهديدات الخارجية.

امتاز الجهاز الإداري في مصر القديمة بالتسلسل والسلطة العليا التي تبدأ من الرأس وهو الملك الذي يجمع خيوط الجميع بيده يعاونه ويؤازره الرجل الثاني، والذي يعد النائب عن الملك وهو الوزير الذي يُختار بعناية شديدة؛ إذ هو همزة الوصل بين الملك وهؤلاء الموظفين.

ومن هنا كان لابد من إلقاء الضوء على أهم أعمال العُمد وعلاقاتهم بالسلطة المركزية، حيث اقتضى الأمر إلى قيام الملوك بضبط أمور الدولة إدارياً، والسيطرة التامة عليها؛ لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح والسليم بعد احتلال الهكسوس الذي قضى على مظاهر الإدارة في مصر القديمة.

لفظ العمد في اللغة المصرية القديمة:

عبر المصري القديم عن العمد باللفظ $hk3 \dot{h}wt$ ، وترجمه قاموس برلين "عُمد، عُمدة" (١)، وتأتي بصيغة المفرد، أو بصيغة الجمع $hk3w \dot{h}wt$ مما يدل على وجود أماكن كثيرة في مصر، افتخر حكامها بهذا اللقب.

يُشير اللفظ hwt إلى معانٍ متعددة تتعلق بالريف المصري القديم، فمن معانيه: "عِزب، عِزبة، قَرْية، قُرَى، ناحية، عُمَد، عُمْدية" (٢)، ويشير اللقب إلى الرجل الذي يمارس سلطته المطلقة والكاملة على جزء من الأراضي المصرية، يلاحظ على من حمل هذا اللقب ارتباطه بالإدارة الإقليمية

(1)wb,3, p. 1

(2) Hanning,R., *Grosses Handwörterbuch Ägyptisch (2800- 950 v.crh)*, Mainz,1995,pp. 515,563

في مصر القديمة، فقد حمله البعض كحكام الأقاليم، قبل توليتهم هذا المنصب الرفيع^(١).

تتمثل أهمية العمد في مصر القديمة باعتبارهم أصحاب السيادة على المناطق الإقليمية في الريف المصري، لذا لم يخضع هؤلاء لسيطرة حكام الأقاليم، وإنما تبعوا الوزير مباشرة^(٢).

تقسيم مصر إداريا:

قُسمت مصر إداريا - منذ الأسرة الثانية - إلى مقاطعات وأقاليم عُرفت باسم $Sp3t$ 𓆎𓅓𓏏𓏏 وهذه الكلمة تمثل أرضا زراعية مربعة تغطيها قنوات الري، ويدل ذلك على ارتباط الأقاليم المصرية القديمة بالزراعة، ويدل هذا الرمز إلى التنظيم الموجه للزراعة الذي ساد مصر طوال تاريخها^(٣). استمر هذا التنظيم الإداري إبان الاحتلال البطلمي، واصطُح على تسميتها " نوم/ نومات"، وتعني مقاطعة (إقليم)^(٤)، وبلغ عددها ٤٢ إقليمًا، ٢٢ إقليمًا في الصعيد، ٢٠ إقليمًا في الدلتا^(٥).

(1) Maspero, G., " *Sur Le Sens des Mots Nouit et Hait*", PSBA 12 (1890), pp.252- 253

(2) Liloyd, A. B., *A Companion to Ancient Egypt*, vol, 1, London, 2009, p.22

(٣) جونيفيف هوسون، دومينيك فالبييل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة، فؤاد الدهان، ط ١، دار الفكر القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٤

(٤) حسن محمد محي الدين السعدي، *حكام الأقاليم في مصر الفرعونية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ٣٤

(5) Ruiz. A., *Daily Life in Ancient Egypt*, Oxford, 2001, p.88

اتسعت رقعة مصر، فاحتاج الأمر إلى وزيرين، فقام الملوك بالاستعانة بوزيرين؛ لمتابعة الأقاليم المصرية في الجنوب والشمال، فكان هناك وزير في الشمال يدير مصر السفلى، بينما يتولى الآخر زمام الأمور في الصعيد بما فيها طيبة حتى أسيوط^(١)؛ ضمانا للسيطرة على البلاد إداريا، لاسيما في مجالي الأمن الداخلي، وفرض الضرائب.

ربما يرجع ذلك إلى الدولة القديمة حيث كان للملك "تتي" من الأسرة السادسة ووزيران الأول "نفر شمس رع" الذي حمل لقب حاكم الصعيد، والثاني "عنخ مع حور" الذي افتخر بأنه كاتم أسرار جلالته في كل الأماكن في شمالي الوادي^(٢).

ومما يجدر ذكره أنه لا يعرف عن أنشطة وزير الشمال الذي كان مقر إدارته - على الأرجح- في منف العاصمة القديمة لمصر، وترجع قلة المعلومات عن وزير الشمال إلى ندرة الآثار التي تخصهم؛ نظرا لوجود الرطوبة في الدلتا التي طمست الكثير من الآثار^(٣).

أما وزير الجنوب، فقد قسمت المنطقة المخصصة إليه إلى منطقتين كبيرتين: الأولى: تبدأ من أقصى الجنوب من الفنتين، وحصن بجة إلى قفط، أما الثانية فتبدأ من جنوبي قفط، وتنتهي عند شمالي أسيوط، وورد هذا التقسيم

(١) عادل زين العابدين أحمد، *المجتمع المصري القديم*، دار الفكر القاهرة ٢٠٠٧م، ص

(2) Kanawati, N., Hassan, A., *the Teti Cemetery at Saqqara*, 2, England, 1996, p.27

(٣) عادل زين العابدين أحمد، *المجتمع المصري القديم*، ص ٣٨

في نصوص الوزير رخمى رع إبان عهد الملك تحتمس الثالث من الأسرة الثامنة عشرة.

يتبين مما سلف أن مصر قسمت إلى منطقتين كبيرتين هما الصعيد والوجه البحري، وضم كل منهما أقاليم، وضمت هذه الأقاليم مناطق تشبه القرى الكبيرة كما في ريفنا في وقتنا الحالي، حيث تضم عددا من القرى الصغيرة.

طبيعة الإدارة الداخلية في مصر القديمة:

سارت الإدارة في مصر القديمة بشكل دقيق ومنظم، فالملك على قمة الجهاز الإداري، يتبعه الوزير، ثم حكام الأقاليم، ومعه مجموعة كبيرة من الموظفين الأكفاء يمثلون قاعدة الهرم الإداري، وتحملوا عبء الإدارة ومسئولياتها، وهذا الهرم الإداري لم يتغير إبان العصر الفرعوني، لاسيما وقت القوة والمجد الفرعوني(1).

تمثل الإدارة الداخلية إحدى الركائز الرئيسية التي يقوم عليها النظام الإداري في مصر القديمة، فقامت على شكل هرمي أيضا، حيث عين الملوك موظفين أشرفوا على الصعيد والوجه البحري، وعظم دور هؤلاء لاسيما المشرف على الصعيد، وأيضا من حمل لقب حاكم الدلتا، فقد فرض هؤلاء الموظفين نفوذهم الإداري على أقاليم مصر العليا والسفلى، فتابع هؤلاء أمور حكام الأقاليم،

(1)Moreno Garacia,J.C.,*The Study of Ancient Egyptian Administration*,in Ancient Ggyptian Administration,Leiden-Boston,2013,p.1

الذين تولوا زمام أمور مقاطعاتهم، وسيطرتهم على عمد البلاد والقرى^(١)، التي اتسمت بطابعها الزراعي، واعتبارها مركزا اقتصاديا^(٢).

ارتبط هذا التقسيم ارتباطا وثيقا بالإدارة المركزية في العاصمة السياسية، وأشارت النصوص المصرية القديمة إلى خضوع حكام الأقاليم لسلطة الوزراء، فهؤلاء يرأسهم الوزراء مباشرة، وطبقاً لدور الوزير الذي ورد في نصوص "رخمى رع" وزير الملك "تحتمس" الثالث من الأسرة الثامنة عشرة، يتضح أن حكام الأقاليم يتلقون التعاليم منه مباشرة^(٣)، لذا كان الوزير حلقة الوصل بين حكام الأقاليم والملك^(٤).

يعد العُمد بمثابة وسطاء بين الإدارة المركزية، وبين مجتمعاتهم المحلية التي يتولون أمورها، ويقومون على شئونها، وعظم دور هؤلاء العمد في جمع الضرائب المرسلّة إلى الإدارة المركزية، وربما التجنيد وتجهيز الجنود للحرب والقتال^(٥).

تشير وظيفتهم إلى السلطة على المراكز الاقتصادية والأراضي الزراعية التي سيطروا عليها، وذلك يؤكد أن الدور الرئيس للعمد هو جمع الضرائب

(١) حسن محمد محي الدين السعدي، *حكام الأقاليم في مصر الفرعونية*، ص ١٠٠

(2) Moreno Garacia, J.C., *The Study of Ancient Egyptian Administration*, p.6

(3) Lioyd, A. B., *A Componion to Ancient Egypt*, p. 225.

(4) Budge, W., *TheDewellers on The Nile Valley*, New York, 1977, p.109

(5) Kothay, K.A., *Categorisation Classification, and Social Reality: Administrative Cntrol and Interaction with the Populitno*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum, 103, 2013, pp.487- 488

وإرسالها إلى العاصمة^(١)، فقد ذكر أحد العمد في الدولة الوسطى على إحدى لوحاته تقريرا عن الحروب (المعارك) التي حدثت في منطقته، مما يؤكد دور هؤلاء العمد في رفع التقارير عن مناطقهم، ودورهم في فرض نفوذهم وسيطرتهم على مناطقهم^(٢).

العُمد في الدولة القديمة:

عين الملوك حكاما على القرى، عرف إداريا باسم الحاكم المحلي، أو الحاكم، وينوب عن الملك في إدارة قريته^(٣)، ويشرف على أمورها إشرافا تاما، وتمتع أصحاب هذا المنصب بمكانة رفيعة^(٤).

ظهر لقب العمد في الدولة القديمة منذ الأسرة الرابعة^(٥)، وذلك ضمن ألقاب حكام الأقاليم التي افتخروا بها في نصوصهم، ويُعد " مثن " حاكم دب (بوتو) أول من حمل هذا اللقب إبان عهد الملك "سنفرو" من الأسرة الرابعة^(٦).

(1) Darnell,J.C.,*ABureaucratie Challenge? Archaeology and Administration in a Desert Environment Second Millennium*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013,p.810

(2)Grajetzki,W.,*Setting a State Anew: the central Administration from the End of the Old Kingdom to the End of the Middle Kingdom*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013,p.220

(3)MeronoGarcia,J.C., *the Study of Ancient Egyptian Administration*,p. 9

(4)MeronoGarcia,J.C., *the Territorial Administration of the Kingdom in the 3 rd Millennium*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013,p.103

(5) Fischer,H.G.,*Denderah in the Old Kingdom and itsAftermath*,Philadelpa,1955,p.42

(6) Sethe,Urk.1,6,1

أشار العديد من كبار الموظفين في الدولة القديمة إلى افتخارهم بحمل لقب وظيفة $\overline{\text{hwt}} \text{ h}k3$ "العمدة"، وبلغ عدد من حمل هذا اللقب حوالي من ثلاثين رجلاً⁽¹⁾. مما يشير إلى أهمية هذا المنصب في ذلك الوقت، وأنهم القاعدة الرئيسية التي اعتمد عليها الملوك في إدارة أقاليمهم.

ذكر هؤلاء العمد في نصوصهم إلى امتلاكهم مجموعة من الكتبة الذين يقومون بتدوين النشاط داخل القرية لاسيما النشاط الزراعي، مما يوضح الدور الرئيسي لهؤلاء العمد في الزراعة، وإمداد الخزانة المصرية بالحبوب والغلات.

العمد والجيش:

بدأت معالم المؤسسة العسكرية المصرية تتضح منذ عصر الأسرة السادسة؛ حيث اتضحت النظم العسكرية من إعداد الجنود، ووضع الخطط القتالية، واشترك أفراد من القرى المصرية في الجيش، ولعب العمد دورا كبيرا في إمداد الجيش بالجنود إبان عهد الملك "ببي" الأول من الأسرة السادسة، فقد ذكر "وني" حاكم الجنوب، والقائد العسكري أن الملك "ببي" الأول أمر بإرسال جيشا؛ لمحاربة سكان الرمال الآسيويين (حريو شع) ضم الجيش أعدادا كثيرة من المصريين، فقال وني: " أرسلني جلالته على رأس هذا الجيش، بينما حكام الأقاليم، وحاملو الخاتم الملكي، والرفقاء الوحيدون بالقصر، وحكام

(1)Murray,M.A.,*Index of Names and Titles of the Old Kingdom*,London, 1908,p.XXXIII

الأقاليم، وكبار العمد من الجنوب وأرض الشمال، والسمرام، ورؤساء القوافل، وكبار الكهنة من الجنوب، وأرض الشمال، ومشرفو أملاك التاج^(١).

يتضح مما سلف دور العمد في إمداد الجيش المصري بالمقاتلين في عهد الملك "ببي" الأول، ويبدو أن هؤلاء الجنود كان عددهم كبيرا، حيث ذكرهم "وني" بصيغة الجمع، فضلا عن كونهم من شمالي مصر وجنوبها. وورد ذكر العمد مرتبطا بالحصون والمدن، وهذا ترتيب طبيعي، فالجنود ينتمون إلى الحصون والمعازل، والقرى ثم المدن المصرية.

جنت هذه الحملة ثمارها وعاد الجيش منتصرا بسهولة ويسر، ورجع دون أن يفقد "وني" جندا من جنوده، مما يدل على قدرته في قيادة جيشه الذي ضم جنودا من مناطق مختلفة من أنحاء مصر، ولعل من أهداف نجاح هذه الحملة الأخلاق التي تحلى بها الجنود؛ لانتماء بعضهم إلى القرى المصرية، فنشأ هؤلاء على الطاعة والأخلاق الفاضلة، ومما قاله وني: "لم يسرق أحد منهم مالا، أو نعلا من المسافرين، ولم يأخذ أحد منهم خبزا من أية مدينة، ولم يأخذ أي منهم عنزة من أي قوم"^(٢).

(١) جيمس هنري برستد، *سجلات تاريخية من مصر القديمة*، ترجمة، أحمد محمود، مراجعة، أ.د. جاب الله علي جاب الله، م-١، الطبعة الأولى، سنابل للكتاب، ٢٠٠٩ ص

العمد والوزير في الدولة القديمة:

ارتبط العمد ارتباطا وثيقا بالوزير من الناحية الإدارية، فخضعوا لسلطانه ومتابعة دقيقة منه، وأسهم العمد في إرسال الهدايا إلى الوزراء، وأشار إلى ذلك الوزير " بتاح حتب" الثاني وزير الملك "ونيس" من الأسرة الخامسة^(١)، فقد أشار إلى رؤيته لمنتجات وهدايا القرى في الجنوب والشمال، ويلاحظ أن أحد العُمد حضر ومعه منتجات قريته، ويدعى " حر خو"، وهذه المنتجات عبارة عن: ثيران ، وطيور^(٢).

يلاحظ على هذه الهدايا أنه ترتبط بما ينتجه الريف المصري من تربية للحيوان والطيور، ولا شك أن ذلك يشير إلى بساطة الريف في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ذلك فكان لا بد للريف أن يساهم بشيء ما من منتجاته للخزانة المصرية، ولأهمية هذه المنتجات وضرورتها للاقتصاد المصري فقد حضرت بواسطة أحد العُمد، وحرص الوزير "بتاح حتب" الثاني على تصويرها على جدران مقبرته.

ذكر بعض أعضاء مجلس العشرة^(٣) الذي شارك في حكم البلاد في عصر الدولة القديمة، ضمن ألقابهم الإدارية لقب العمدة، وظهر في أول الأمر

(١) نجيب قنواطي، واليكساندرا وودز، *الفنان في الدولة القديمة*، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للآثار، ٢٠٠٩، ص ٨٢

(2) Davies, N. de G., *The Mastaba of Ptahhetep and Akhethetep at Saqqarah*, 1, London, 1900, p. 11, pl. XXVII

(٣) مجلس العشرة: تكون من عشرة موظفين، تدرجوا في المناصب الإدارية، ضم المجلس أولاد الملوك في أول الأمر، ثم دخلت عليه عناصر من القضاة والكهنة، أنشئ هذا المجلس للحد من نفوذ حكام الأقاليم، بلغ عدد أعضائه في الدولة القديمة عشرة، ثم وصل إلى عشرين عضوا، وبلغ عدده في الدولة الوسطى ثلاثين عضوا، وفي الدولة الحديثة ثلاثين عضوا

في مصر السفلى، ويعد من أقدم الألقاب الإدارية التي تتعلق بالإدارة المحلية في أقاليم الدلتا، وظهر ضمن ألقاب حكام الأقاليم في الدولة القديمة (١) (٢).

العمد في الدولة الوسطى:

فرض ملوك الدولة الوسطى سيطرتهم التامة على مصر إداريا، وذلك بعد عصر من الفوضى السياسية والإدارية والاضمحلال في كافة مظاهر الحياة اليومية، وأيضا امتد نفوذ الملوك إلى جميع المناطق، وذلك من خلال حكام الأقاليم الذين عظم دورهم، وكثر نشاطهم في جميع أنحاء أقاليمهم وظهر لقب العمدة في الدولة الوسطى ضمن نصوص "إمنحات" حاكم إقليم الوعل في الدولة الوسطى، وصاحب المقبرة رقم ٢ في بني حسن، فقد أشار "إمنحات" إلى جهازه الإداري في إقليمه، وذكر قائمة من هؤلاء، وأشار إلى أحد الألقاب، وهو "العمدة" (٣).

ومما يلفت النظر أن النصوص لم تشر إلى دور العمدة في الدولة الوسطى، وربما يرجع ذلك إلى إشراف حكام على كل أجزاء أقاليمهم، فقد أشارت النصوص على الإشراف التام لحكام الأقاليم على أقاليمهم، واعتنائهم بمتابعة كل شيء داخل أقاليمهم، حتى الحدود مع الأقاليم الأخرى، وتثبيت هذه الحدود، ويبدو أنهم لم يخضعوا للعمد لإشراف الوزراء مباشرة.

ولعل ما يدل على ذلك الدور الكبير الذي لعبه حكام الأقاليم إبان الدولة الوسطى، فعظم دورهم، وارتفع شأنهم في أقاليمهم، وأدوا دورهم بنجاح، حيث

(١) عاطف مكاوي محمود حميد: كبار مجلس العشرة ومظاهر تطور مهامهم الوظيفية

في مصر القديمة، رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة المنيا، ٢٠١٩، ص ٢

(3)Newberry,P.E.,*Beni Hasan*,I,London,1893,p. 16

قدموا المساعدات لحكام الأقاليم الأخرى، وخبزوا العديد من المون التي كانت أقاليمهم غنية بها مثل: القمح والشعير والذرة والزيت، إلى جانب العديد من أنواع الملابس، واقتناء هذه الأشياء لوقت الأزمات وتوزيعها على أهالي أقاليمهم وسكان الأقاليم الأخرى(١).

العمد في الدولة الحديثة:

ظهر دور العمد في الدولة الحديثة، وعظم دورهم، فبدأ ذكرهم في النصوص المصرية القديمة منذ عهد الملك "تحتمس" الثالث من الأسرة الثامنة عشرة، وذلك في نصوص الوزير "رخمي رع"؛ حيث عظم دور هذا الوزير، وورد كثير من المعلومات الإدارية المتعلقة بنشاط الوزير اليومي، مما يدل على قوة الإدارة، ويُشير إلى سيطرة الملوك التامة على مقاليد الأمور في منتصف الأسرة الثامنة عشرة، ولذلك كانوا هم من ساعد على الإمساك بزمام الأمور، مما ساعد في تقوية السلطة المركزية(٢).

(١) شعبان السمنودي عبد القادر: *المساعدات الإنسانية بين الأقاليم المصرية وقت الأزمات منذ عصر الدولة القديمة إلى عصر الانتقال الثاني*، مجلة التاريخ والمستقبل، عدد يناير ٢٠١٣م، ص ٩

(٢) أنور أحمد سليم محمد: *حكام الإقليم الثاني من أقاليم مصر العليا حتى نهاية عصر الأسرة الثلاثين - دراسة تاريخية أثرية-*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ٢٨

دورهم في الزراعة:

تعد الزراعة العامل الرئيس في نهضة الحضارة المصرية القديمة، فساعدت على استقرار المصري القديم على ضفتي نهر النيل، ولعبت دورا كبيرا في تكوين القرى والمدن والأقاليم، لذا اعتنى المصري القديم باستصلاح الأراضي الزراعية، وأشرفت الدولة على ذلك.

تعد الأقاليم المصرية رمزا لسيطرة الدولة على الزراعة منذ توحيد البلاد^(١)، وأشرف الوزير على أمور الأقاليم، فيصدر الأوامر بفتح مداخل المياه؛ لري الأراضي الزراعية، وعند انحسار المياه، يرتب لإشراف حكام الأقاليم والعمد على الحرث والحصاد، ويرسل الوزير كتيبه؛ للتأكد من سير الأمور؛ ولتفقد الحصاد؛ ولجمع حصة الدولة من المحاصيل الزراعية^(٢).

ظلت هذه السيطرة إبان عهد الملك "تحتمس" الثالث، فخضعت الأقاليم المصرية كلها إلى إشراف تام من الوزير "رخمي رع"، وأيضا القرى، فذكر الوزير رخمي رع أنه

(١) جونيفيف هوسون، دومينيك فالبييل، *الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان*، ص ٥٩

(2) Grandet,P., *the Ramesside State*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013



ntf sbi h3tw- ʿ hḳ3w hwt r sk3 r šmw

"يرسل العمد ؛ لحرث الأرض من أجل وقت الحصاد"⁽¹⁾.

يتبين مما سلف أن واجبات الوزير لم تقتصر على الإدارات والموظفين في الإدارة المركزية ومقر إقامة الملك في العاصمة طيبة، بل تغلغت في بعض الجوانب إلى المستوى المحلي حيث يرسل الوزير أوامره إلى العمد بزراعة الأرض الزراعية؛ من أجل الاعتناء بالزراعة؛ وجني الثمار في وقت الحصاد.

يتضح من النص - أيضا- أن العلاقة بين العمد بالوزير كانت علاقة مباشرة؛ دون وسيط بينهم وبين الوزير، مما يدل على أهمية دورهم، وما أوكل إليهم من أعمال تتوقف عليها مصائر الدولة، وهو الاعتناء بالري والزراعة.

يشير الفعل "يرسل" إلى العلاقة الإدارية المباشرة بين العمد والوزير، فيرسل الوزير أوامره إلى العمد مباشرة دون وساطة وتدخل من حاكم الإقليم، بالإضافة إلى الدور الرئيسي للعمد، وهو الاعتناء بزراعة قراهم، وذلك من أجل الحصاد.

اجتماع الوزير بحكام الأقاليم والعمد:

ذكر الوزير "رخمي رع" اجتماعه بحكام الأقاليم والعمد وغيرهم من كافة الأقاليم المصرية مرة كل أربعة أشهر، ويرسل هؤلاء تقاريرهم، وأشار إلى ذلك

(1) Sethe, Urk.IV, 1113,5

"رخمي رع" بقوله: "إنهم يخبرونه ما يحدث في مناطق نفوذهم على رأس كل أربعة أشهر، ولا بد أن يحضروا له ذلك مكتوبا بأيديهم، بالإضافة إلى مجلسهم المحلي"⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن الهدف من هذا الاجتماع الدوري للوزير مع هؤلاء مرة كل أربعة أشهر هدفه المباشر:

- حضور العمدة برفقة حكام الأقاليم مما يدل على دور العمدة في الإدارة الإقليمية.
- إطلاع الوزير على سير الحياة اليومية في القرى المصرية.
- إحضار كل وثيقة تثبت دور العمدة الإداري.
- امتلاك العمدة مجلس محلي يضم القرى التي تخضع لسلطة العمدة.

هدف الملوك من هذا الاجتماع عدم انقطاع الأخبار عن الأقاليم المصرية لاسيما وأن هذا الاجتماع بدأ يظهر في النصوص منذ الأسرة الثامنة عشرة التي شهدت انطلاق الحملات العسكرية المتتالية إلى خارج التخوم المصرية، فكان لزاما عليهم تتبع أحوال الأمن الداخلي خوفاً من حدوث قلاقل واضطرابات داخلية نظراً لانشغال الملوك بالناحية الخارجية التي أنعشت الاقتصاد المصري نتيجة للجزية المتدفقة على الخزانة المصرية بعد الحرب والقتال.

اجتماع العمدة بالوزير:

(1) Davies, N de G., *The Tomb of Rekhmere*, 1, p. 92; pl. XXVII; Blumenthal, K., *Urkunden der 18. Dynastie*, Berlin, 1984, p. 437; Bryan, B. M., *Administration of the Reign of Thutmose III*, Michigan, 2006, p. 71.

أشار الوزير رخمى رع إلى اجتماعه بالعمد، مما يدل على أنه خصص لهم اجتماعا يستمع إلى أحوالهم، ويقف على أمورهم، وذكر ذلك بقوله: "إنه من ينظم جلسات الاستماع إلى العمد"، وأنهى رخمى رع كلامه بتأكيد العلاقة القوية بين الوزير والعمد؛ إذ إنهم



ntf irr sdm h3wt- c hḳ3w hwt pr hr m .f n šm^cw mh^w

" أنه يعطي سمعه (إلى) المحافظين، وحكام القرى (الذين) ينطلقون باسمه في الجنوب والشمال" (1).

فيبدو أن هؤلاء العمد يمارسون دورا إداريا، وأداء سلطاتهم بمتابعة مباشرة من الوزير رخمى رع، والذي يمنحهم كافة الصلاحيات؛ لتنفيذ ما يؤمرون به، فهؤلاء العمد يذهبون قي كل مكان داخل قراهم؛ حتى يقوموا بعملهم على أكمل وجه، وبعد انتهاء دورهم يجتمعون بالوزير للاستماع إليهم، لذا عرفت هذه الجلسة باسم جلسات الاستماع.

ظلت جلسات الاستماع من قبل الوزير بالعمد مستمرة إبان عهد الملك سيتي الأول من الأسرة التاسعة عشرة، فأشار الوزير باسر إلى ذلك بقوله:

(1) Sethe,Urk.IV, 1113,7



ntf irr sdm ḥ3wt- ḥk3w ḥwt pr ḥr rm .f n šmḥw mḥw

"أنه يعطي سمعه (إلى) المحافظين، وحكام القرى (الذين) ينطلقون باسمه إلى جنوبي وشمالي مصر" (١).

لاشك أن التعبير بعبارة " يعطي سمعه" دليل على اعتناء الوزراء بالاستماع إلى العمدة، فهؤلاء يطلعونه على كل شئ في الريف المصري، فهم مصدر الوزراء في جلب المعلومات عن الأقاليم المصرية البعيدة عن مقر الحكم والقيادة (العاصمة)، فضلا عن إمداد الخزانة المصرية بالمؤن اللازمة والضرائب المقررة على الريف المصري.

الوسيط بين الوزير والعمد:

عين الوزراء وسطاء بينهم وبين العمدة عُرفوا باسم " حجاب بيت الملك"، أو " رسل بيت الملك"، قال الوزير "رخمي رع": أنه يبعث بكل حجاب دار الملك عاش سليما معافى، الذين يرسلون إلى العمدة" (٢).

يتبع هؤلاء الحجاب الوزير، ويرسلهم إلى كافة الأقاليم المصرية؛ لتتبع أحوال البلاد الداخلية، ويبدو أنهم كانوا يرسلون لمتابعة جمع الضرائب من هذه المناطق، وتفقد الأحوال للاطمئنان على الرعية، وتأكيدهم ولإثباتهم للفرعون.

(1) KRI,1,(1975),290,19;RITA,1,(1993),p.237

(2) Sethe, Urk,IV,1112,5

تقارير الضرائب:

أكد الوزير رخمى رع أن العمد يرفعون التقارير إليه بقوله: " يجب أن يرفع العمد، وكل رجل التقارير إليه عن كل جزية لهم(١).

ضرائب العمد:

تكونت في مصر القديمة شبكة من المراكز الكبرى؛ لجمع الضرائب، فقد تأسست في مقاطعة تقريبا، وعملت كمراكز زراعية مزودة بالحقول والمواشي والعمال، ويخزن فيها الإنتاج الزراعي، ويسلم إلى الوكلاء الملكيين، ومكن كل ذلك من جمع الضرائب من جميع أنحاء البلاد(٢).

خضعت الضرائب إبان عهد الملك تحتمس الثالث لنظام محكم دقيق، ولعل ما يوضح ذلك أن الوزير "رخمي رع" أشار إلى حضور رؤساء مدن وحكام أقاليم الوجهين القبلي والبحري وغيرهم من المسؤولين المحليين، وقد حضروا بأنفسهم؛ لكي يقدموا للوزير حصيلة الضرائب التي كانوا ملتزمين بها(٣).

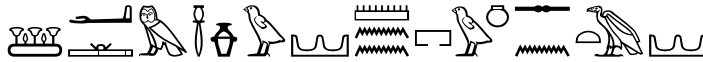
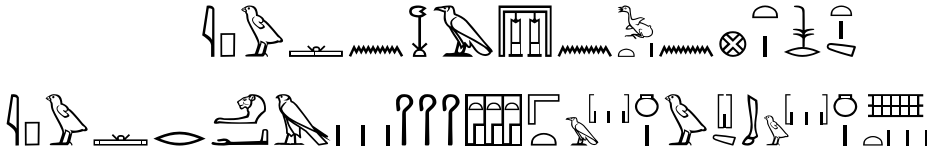
ضرائب الجزء الجنوبي من الصعيد:

استلم الوزير " رخمى رع" ضرائب المنطقة الممتدة من الفنتين جنوبا إلى قفط شمالا، حيث

(1) Sethe, Urk, IV. 1115, 12

(2) Merono Garacia, J.C., *the Territorial Administration of the Kingdom in the 3rd Millennium* , p. 129

(٣) جونيف هوسون، دومينيك فاليل، *الدولة والمؤسسات في مصر*، ص ٩١



m33 ipw ipw n h3 n 3ty n niwt rsy

*Ipw r h3ty-^c hk3w hwt knbwt nw w whmw nw sp3wt s3w.sn s3wi hts nty
m tp rsy 33^c m 3bw mnnnw snmt*

تفقد الضرائب (إيو) المحسوبة لرصيد قاعة وزير المدينة الجنوبية، والمحسوبة على العمدة، وحكام المدن، وموظفي المناطق، ومسجلي المناطق وكتبهم، وكتابة حقولهم الذين في الجنوب بداية من الفنتين وحصن بجة^(١).

أشار الوزير "رحمي رع" في نصوصه أن هذه الضرائب المقررة ترجع إلى نظام قديم متبع، مما يدل على أن الضرائب معلومة ومقدرة منذ أمد طويل قبل تولي "رحمي رع" الوزارة، فقال: أن نظام الضرائب "أجراه طبقا لكتابات الزمن القديم"^(٢).

(1) Sethe, Urk. IV. 1120, 1-5

(2) Sethe, Urk. IV. 1120, 5

أشهر العمد في هذه المنطقة:

ورد ذكر منطقتين في المنطقة الممتدة من الفنتين حتى قفت، الأولى: فهي منطقة إسنا، وتمثلت ضرائبها في "من الفضة، ٨ من الذهب، ثوران، حبوب كتان" (١).

أما المنطقة الثانية: فهي، عمدة " بر - مر - يو" (٢)، وتمثلت ضرائبها في: ١ دبن من الذهب، ١ صندوق من كتان (مت)، وثوران (٣).

يتبين من الضرائب المرسله من هاتين المنطقتين السابقتين أن ضرائبهما محدود بالنسبة لغيرهم من الأقاليم الأخرى؛ ويرجع ذلك إلى صغر حجمهما نوعا ما بالقياس للأقاليم الأخرى. أما الزراعة فيهما فتمثلت في زراعة الكتان، وتربية الماشية.

ويبدو من أهمية هاتين المنطقتين في المنطقة الجنوبية من الصعيد، أنهما ذكرتا في نصوص الوزير "رحمي رع"، وحرص على تدوين ضرائبهما في نصوصه.

(1) Sethe,Urk,IV.1121,15-17;1122,1

(٢) أشار برستد إلى أن هذه المنطقة غير معروفة.


جيمس هنري برستد، سجلات تاريخية من مصر القديمة، م٢، ٣٦٢

(3)Sethe,Urk,IV.1123,10- 12

ضرائب المنطقة الشمالية من إقليم الصعيد:

يرتبط تقديم الضرائب من العمد بأشياء معلومة ومحددة من قبل الوزير إليهم، وربما يرجع ذلك إلى نظام وضعه الوزير "رخمي رع" لهم فأشار إلى ذلك بقوله:

" تفقد الضرائب المحسوبة لرصيد قاعة وزير المدينة الجنوبية ومحسوبة على العمد وحكام المدن، وموظفي المراكز ومسجلي المناطق، وكتبتهم وحقولهم من جنوبي فقط حتى شمالي أسيوط"⁽¹⁾. مما يدل على أهمية هذا الإحصاء بالنسبة للوزير، فضلا عن أهميته في إمداد الخزانة المصرية بما يلزمها من منتجات الريف المصري.

يتبين مما سلف استلام الوزير الضرائب المخصصة من المنطقة الممتدة من فقط جنوبا حتى أسيوط شمالي، ويلاحظ على هذه المنطقة عدم ذكر من حمل فيها لقب وظيفة  *hk3 hwt* العُمد. حيث ورد لفظ العمد، بدون أسماء هذه المناطق أي ذكرت بلفظ عم المنطقة من جنوبي فقط حتى شمالي أسيوط.

حاجب الملك والعمد:

تعد وظيفة حاجب الملك من المناصب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمد، فقد أشار "آمون نجح" حاجب الملك تحتتمس الثالث إلى دوره ووظائفه التي شغلها، فذكر أنه تولى منصب حاكم المقاطعات⁽²⁾، تمكن "آمون نجح" من

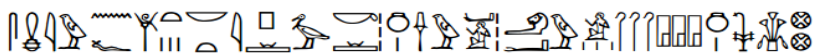
(1) Sethe, Urk, IV. 1129, 1-3

(2) Sethe, Urk, IV. 952, 13

الإشراف على المقاطعات، وعلى منتجاتها من كل شيء، فأشار إلى أنه شهد منتجات مصر السفلى حتى نهايتها، وشمل ذلك إحضار الجزية، والثيران، والبقر، والطيور والأسماك^(١).

أشار "أمون نجح" إلى العمد وبالتالي إلى الضرائب المقررة عليهم، وكانت عبارة عن ثيران^(٢)، ولعل ذلك يوضح إلى ارتباط ما يقدمه العمد من منتجات وضرائب للإدارة المركزية.

يرسل العمد تقاريرهم إلى القصر الملكي، وذلك قبل إرسال ضرائبهم، وأشار إلى ذلك أنتف حاجب الملك تحتمس الثالث، حيث ذكر أن من أدواره متابعة ضرائب العمد، فافتخر قائلاً: "أنه الذي



smiw .n .f išt nbt ip b3k nw hrp h3w hwt nw rsy mht

"يرفع تقارير المكاتب كافة، والذي يحسب ضرائب حكام الأقاليم والعمد في الجنوب والشمال"^(٣).

عقوبة العمد:

تعد العقوبة من الأمور التي حرص المصري القديم على تنفيذها نحو المقصر في أداء عمله، وواجبه الوظيفي، وأشارت المناظر والنصوص إلى توقيع عقوبة الضرب على العمد منذ الدولة القديمة، حيث كان الضرب من

(1) Sethe, Urk, IV.953, 16-17

(2) Sethe, Urk, IV.953, 7

(3) Sethe, Urk, IV.973, 2-3

أكثر الجزاءات شيوعا على الإطلاق، وقد فُرضت هذه العقوبة على الموظفين حينما يقومون بالتقصير في عملهم تجاه الدولة عند دفع الضرائب المقررة عليهم^(١)، ولعل ما يدل على ذلك منظر صورته "مرروكا" وزير الملك "نتي" من الأسرة السادسة، وينقسم المنظر إلى عدة مناظر توضيحية تشير إلى كيفية محاسبة العمدة.

يصور المنظر الأول: شخصا يقوم بسحب شخصين، وظهر لقبهما وهو العمدة، والثاني: يأخذ بيده أحد العمدة إلى الكتبة؛ والثالث: يصور ثلاثة من العمدة أمام اثنين من الكتبة لمتابعة سجلاتهما وأدائهما الوظيفي، حيث توجد السجلات التي تثبت مدى تقصيرهما من عدمه في وظيفتهما، وظهر أحد العمدة مربوطا إلى عمود خشبي، وأمامه أحد الأشخاص ممسكا بيديه، بينما يهيم اثنين بضربه؛ لتوقيع عقوبة الضرب عليه؛ حيث قصر في عمله^(٢). انظر أشكال (١، ٢، ٣، ٤).

لاشك أن فلسفة الضرب من الأمور التي توقع الضرر النفسي تجاه صاحبها، لاسيما وإذا كان موظفا له من المكانة والمنزلة في نظر أتباعه، فتوقيع العقوبة في نظر الدولة يرجع إلى إخلال العمدة في عمله وتقصيره في أداء وظيفته، وتمثل التقصير في عدم إرساله ضريبة الدخل إلى الحكومة المركزية إبان الدولة القديمة، ولاشك أن تعبير " للحساب" يدل على شدة تقصير العمدة في مهام عمله.

(١) سوزان عباس عبد اللطيف، *العقوبات البدنية في مصر القديمة*، مجلة كلية التربية،

جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ١، ١٩٩٣، ص ٣١٩، ٣٢٣.

(2) Duell, P., *the Mastaba of Mereruka*, vol, 1, Chicago, 1938., pl. 37

حقائق تاريخية من هذه المناظر:

- حمل العمد لقب المشرف على الكتبة مما يبين امتلاكهم مجموعة من الموظفين يقومون بتدوين الأمور المتعلقة بنشاطهم داخل قراهم.
- يشير ما سلف أيضا إلى التنظيم الإداري للريف المصري؛ مما يضمن السيطرة التامة عليه من قبل الحكومة المركزية.
- الرقابة الصارمة من الدولة المصرية على الريف المصري؛ وذلك ضمانا لاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي.

يتبين مما سلف إشراف الوزير على العمد، فتصوير هؤلاء العمد في مقبرة الوزير يدل على خضوع هؤلاء لسلطته، ومما يلفت النظر كثرة هؤلاء العمد، فمجيء سبعة من العمد للحساب أمام الوزير وبحضور الكتبة والوثائق التي تبين تقصير هؤلاء العمد في أداء دورهم، وتعرض أحدهم للضرب المبرح يشير ذلك إلى أهمية هؤلاء العمد، وأهمية وظيفتهم في الأقاليم المصرية.

أما إبان الدولة الحديثة فقد وقع الوزراء أشد العقوبات على العمد، حيث اختفت عقوبة الضرب، وانتقلت إلى عقوبة أغلظ تتمثل في قطع أحد الأطراف، فأشار الوزير رخمى رع وزير الملك تحتمس الثالث إبان الأسرة الثامنة عشرة أن حاجبه يقبض على المحافظين والعمد؛ لإحضارهم إلى المحكمة، وإذا قصر العمد وغيرهم من الموظفين في عملهم فإن عقوبتهم أكبر من قطع أحد الأطراف⁽¹⁾.

(1) Sethe, Urk, IV, 1108, 4, 14

الخاتمة:

تناول البحث العمد في مصر القديمة، وعلاقتهم بالإدارة لاسيما الوزراء، وفي ضوء البحث يُستخلص النتائج الآتية:

- خضوع العمد إلى سلطة الوزير مباشرة.
- شارك العمد في إمداد الجيش المصري بالجنود والمقاتلين.
- لعب العمد دورا كبيرا في الأمن الداخلي، حيث يجتمع معهم الوزير، ويعطي سمعه لهم، مما يدل على أهمية اللقاء الذي يعقده الوزير مع العمد.
- توقيع عقوبة الضرب على العمد إذا قصرُوا في عملهم، وعدم إرسالهم الضرائب المخصصة عليهم من قبل الإدارة المركزية.

الاختصارات:

- **KRI:** Kennth A. Kitchen, Ramesside Inscriptions, 7 bde, Oxford, 1968.
- **PSBA:** Proceedings of The Society of Biblical Archaeology.
- **RITA:** Kennth A. Kitchen, Ramesside inscriptions Translated and Annotated; translations.
- **Sethe, Urk.IV:** Sethe, k. Urkunden der 18. Dynastie, Leipizg.
- **Sethe, Urk.I:** Sethe, k. Urkunden des Alten Richs, Leipizg, 1933.
- **Wb:** Erman, A., & Grapow, H., Wörterbuch der Ägyptischen Sprache, Berlen, 1971.

أولاً: المراجع العربية :

- أنور أحمد سليم محمد: حكام الإقليم الثاني من أقاليم مصر العليا حتى نهاية عصر الأسرة الثلاثين -دراسة تاريخية أثرية:-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- حسن محمد محي الدين السعدي، حكام الأقاليم في مصر الفرعونية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- سوزان عباس عبد اللطيف، " العقوبات البدنية في مصر القديمة"، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ١، ١٩٩٣، ص ٣١٨-٣٦٣
- عادل زين العابدين أحمد، المجتمع المصري القديم، دار الفكر القاهرة ٢٠٠٧م.
- عاطف مكاوي محمود حميد: كبار مجلس العشرة ومظاهر تطور مهامهم الوظيفية في مصر القديمة، رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة المنيا، ٢٠١٩
- نجيب قنواطي، واليكساندرا وودز، الفنان في الدولة القديمة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للآثار، ٢٠٠٩.

ثانياً: المراجع المعربة:

- جونيفيف هوسون، دومينيك فالبييل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفرعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة، فؤاد الدهان، ط ١، دار الفكر القاهرة، ١٩٩٥.

- **جيمس هنري برستد**، سجلات تاريخية من مصر القديمة، ترجمة،
أحمد محمود، مراجعة، أ.د. جاب الله علي جاب الله، ٢٠١٤م، الطبعة
الأولى، سنابل للكتاب، ٢٠٠٩.

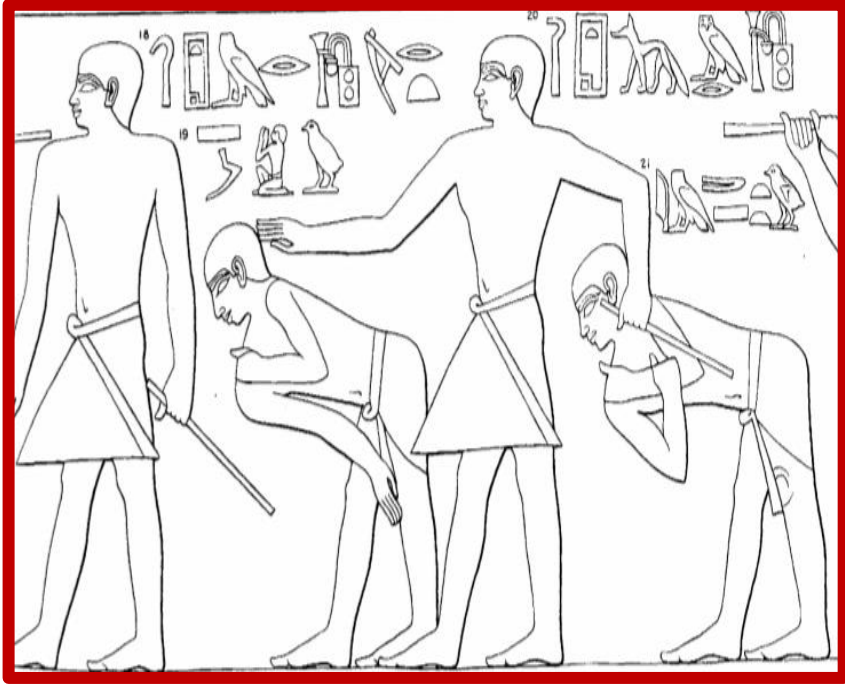
ثالثا: المراجع الأجنبية:

- **Blumenthal, K.**, *Urkunden der 18. Dynastie*, Berlin, 1984.
- **Bryan, B. M.**, *Administration of the Reign of Thutmose III*, Michigan, 2006.
- **Budge, W.**, *The Dwellers on The Nile Valley*, New York, 1977.
- **Darnell, J. C.**, *ABureaucratie Challenge? Archaeology and Administration in a Desert Environment Second Millennium*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum, 103, 2013.
- **Davies, N. de G.**, *The Mastaba of Ptahhetep and Akhetetep at Saqqarah*, 1, London, 1900.
- **Davies, N de G.**, *The Tomb of Rekh-mi-r' at Thebes*, New York. 1934.
- **Duell, P.**, *the Mastaba of Mereruka*, vol, 1, Chicago, 1938.,
- **Erman, A & Grapow, H.**, *Wörterbuch der Ägyptischen Sprache*, 1, Leipzig, 1971.
- **Fischer, H. G.**, *Denderah in the Old Kingdom and its Aftermath*, Philadelphia, 1955.
- **Grajetzki, W.**, *Setting a State Anew: the central Administration from the End of the Old Kingdom to the End of the Middle Kingdom*, in (Handbook of

Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section,
1, Near East, Volum,103,2013.

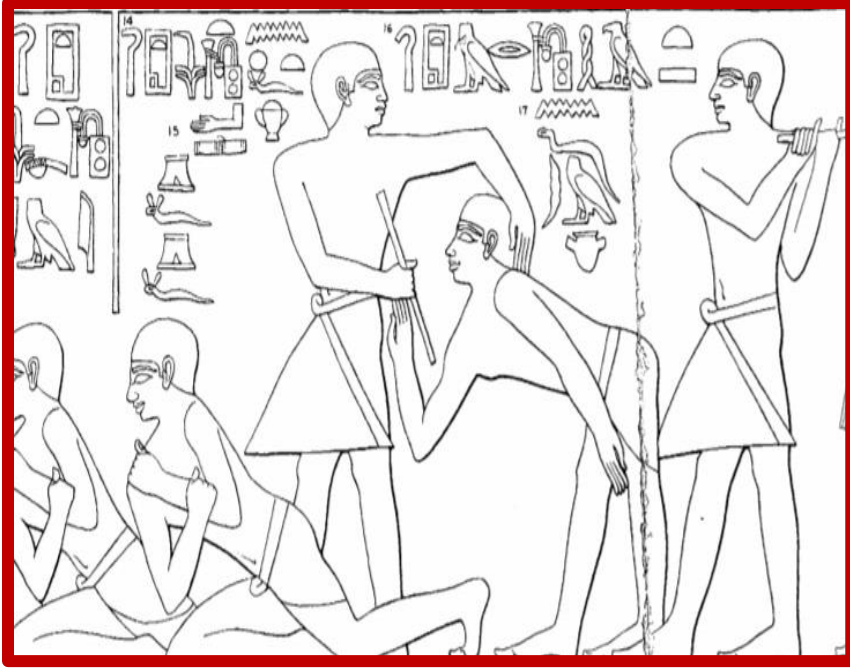
- **Grandet,P.**, the Ramesside State, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013.
- **Hanning,R.**, Grosses Handwörterbuch Agyptisch (2800- 950 v.crh), Mainz,1995.
- **Kanawati,N.,Hassan,A.**, *the Teti Cemetery at Saqqara*,2 England,1996.
- **Kitchen,K.A.**,*Ramesside Inscription, Historical and Biographical*,7 vol,Oxford,1975-1983 .
-*,Ramesside Inscription , Historical and Biographical, 7 vols, Oxford,1975- 1983.*
- **Kothay,K,A.**,*Categorisation Classification, and Social Reality: Administrative Cntrol and Interaction with the Popultino*,in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013,
- **Liloyd,A.B.**, *A Companion to Ancient Egypt*,vol,1,London,2009.
- **Moreno Garacia,J.C.**,*The Study of Ancient Egyptian Administration*,in Ancient EgyptianAdministration,Leiden- Boston,2013.
-*, the Territorial Administration of the Kingdom in the 3 rd Millennium*, in (Handbook of Oriental Studies Handbuch der Orientalistik Section, 1, Near East, Volum,103,2013.
- **Murray,M.A.**,*Index of Names and Titles of the Old Kingdom*,London, 1908.
- **Newberry,P.E.**,Beni Hasan,I,London,1893.

- **Ruiz.A.**, *Daily Life in Ancient Egypt*, Oxford, 2001.
- Sethe, k. *Urkunden der 18. Dynastie*, Berlin, 1909.
- , *Urkunden des Alten Reichs* , Leipzig, 1933.
- **Wilkinson, T.A.**, *Early Dynastic of Egypt*.
London, 2003.



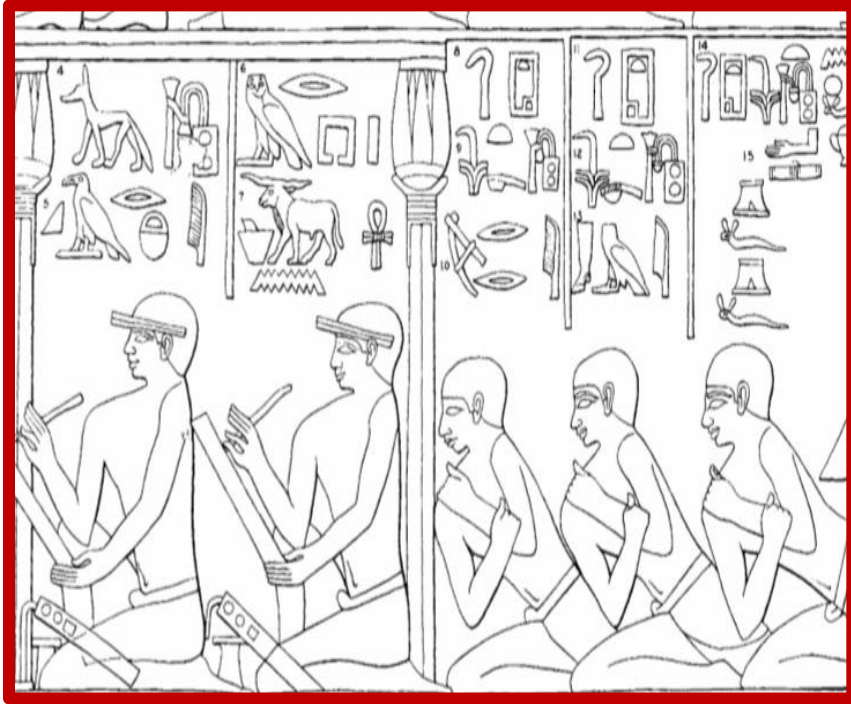
شكل (١) أخذ اثنين من العمَد إلى الكتابة، لمراجعة ضرائبهما

Duell, P., *the Mastaba of Mereruka*, vol,1, Chicago, 1938., pl.37



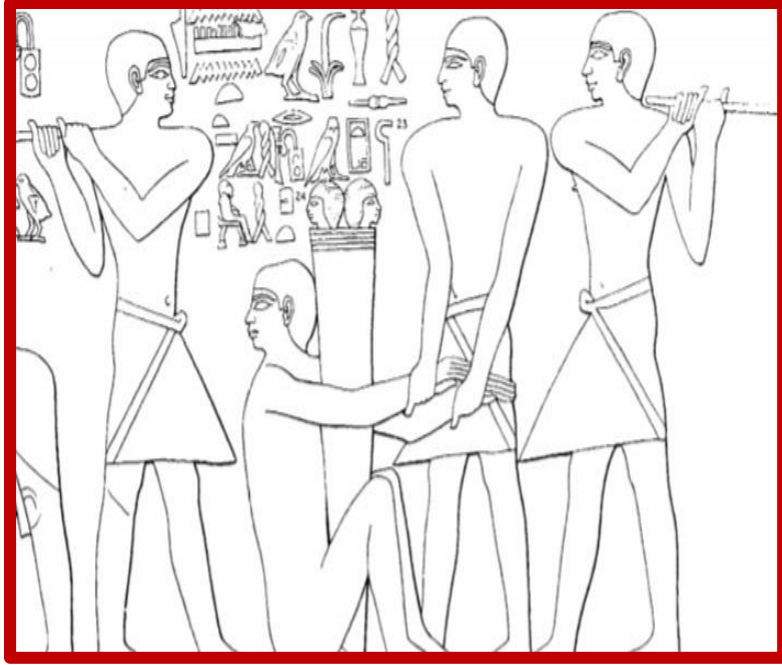
شكل (٢) أخذ أحد العمد للكتابة

Duell, P., *the Mastaba of Mereruka*, vol, 1, Chicago, 1938., pl. 37



شكل (٣) الكتابة يحسبون ضرائب العمد

Duell, P., *the Mastaba of Mereruka*, vol, 1, Chicago, 1938., pl. 37



شكل

(٤) توقيع عقوبة الضرب على أحد العمد

Duell, P., *the Mastaba of Mereruka*, vol, 1, Chicago, 1938., pl. 37